annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

Phenix الفينيق
للدراسات الإقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

مرصد الفضاء المدني

التقارير الوطنية حول الفضاء المدني لعام 2023

الأردن

فضاء المجتمع المدني في الأردن: واقع وتحدّيات

الأردن

فضاء المجتمع المدني في الأردن: واقع وتحدّيات

آب/أغسطس 2023

إعداد مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية

المحتويات

مقدّمة **4**

السياق الاجتماعي والاقتصادي 4

بين تطلّعات الإصلاح السياسي وتحدّيات الواقع 5

الإطار القانوني لمؤسّسات المجتمع المدني الأردني 5

بيئة غير مُمَكِّنة للمجتمع المدني الأردني **6**

أوّلاً: حرّية الرأي والتعبير 6

تقليص الحرّيات الصحفية والوصول إلى المعلومة 6

ثانياً: القيود على حرّية تأسيس الجمعيات 7

صعوبات في الحصول على الموارد 8

ثالثاً: الحقّ في التجمّع السلمي 8

علاقة المجتمع المدني والحكومة 9

الخُلاصة والتوصيات **11**

مقدّمة

لعبت منظّمات المجتمع المدني الأردنية في الفترة الأخيرة أدواراً وتركت تأثيرات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكانت بمثابة فضاءٍ عام ما بين الدولة والشعب بتبنّيها مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها بمفهومها الشامل؛ ما ساهم في أن تلعب دور صمام الأمان في الدفاع عن مساحات الحرّية رغم جملة القيود التشريعية والسياسية والإجرائية التي تحكم عملها.

ويتجاذب عملية التحوّلات السياسية التي تشهدها البلاد اتجاهان: الأوّل يحرّكه الحفاظ على صورة الأردن تجاه الخارج بهدف جعله يبدو بلداً معتدلاً يحظى بمقبولية عالمية لجهة الاستقرار، وحيّزاً مقبولاً من الالتزام بالقوانين الدولية والمعايير الديمقراطية، لأنّ هذه الصورة ضرورية لاستمرار تمتّعه بالدعم الغربي السياسي والاقتصادي وإمكانية التعامل مع الأمم المتّحدة والمؤسّسات المالية الدولية، وبخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين.

أمّا الاتّجاه الآخر فيتمثّل في تزايد علامات ضيق الصدر من هامش الحرّية المُتاح أمام مؤسّسات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والسياسية المختلفة بما في ذلك النقابات، وقدرة هذه المؤسّسات على التأثير في الشارع وعرقلة بعض البرامج الحكومية، وبشكلٍ خاص تلك التي تؤدّي إلى الإضرار بمصالح فئاتٍ واسعة من المواطنين، وهي فئات تتوسّع باستمرار مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد.

وخلال السنوات القليلة الماضية بدأ يغلب المَيل إلى التضييق الصريح على الفضاء المدني والحرّيات العامة والنقابية والمدنية، وتشدّدت قبضة السلطة التنفيذية في القمع والمنع والملاحقات، بالاستفادة من كون الأجندات العالمية تميل بدورها نحو الأمن والاستقرار وتتساهل وتغضّ النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقييد الحرّيات العامة، ما يشجّع السلطة التنفيذية على التوسّع في ممارسة هذه السياسات، إلى جانب حالة انعدام الثقة والريبة السائدة والشك في أوساط العديد من الجهات الحكومية تجاه منظّمات المجتمع المدني وأدوارها.

السياق الاجتماعي والاقتصادي

يشكّل الفضاء المدني البيئة القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يستطيع فيها المواطنون التعبير عن مصالحهم وحقوقهم، وتنظيم أنفسهم في أطرٍ مدنية تسمح بالتأثير على السياسات العامة. وفي سياق الوقوف على سمات الفضاء المدني المُتاح، دخل الأردن جائحة كورونا وهو يعاني من تحدّيات اقتصادية واجتماعية عميقة، تعمّقت أكثر جراء الجائحة والاستمرار في تطبيق سياسات مالية ذات طابعٍ تقشّفي أدّت إلى استمرار تباطؤ معدّلات النموّ الاقتصادي الذي بلغ في عام 2023 ما نسبته (2.8%)،[1] رافق ذلك ارتفاعات متتالية في مستويات الدّين العام، الذي بلغ خلال النصف الأوّل من العام الجاري 2023 نحو (39) مليار دينار (54 مليار دولار أميركي)، بما يُقارب نسبة 114 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي.[2] إلى جانب ذلك، بلغ معدّل التضخّم للعام 2022 ما يُقارب (4.2%) ويُتوقّع أن يصل إلى (3.8%) خلال العام الجاري 2023[3]. كذلك سجّلت معدّلات البطالة مستويات قياسية قبل جائحة كورونا وبعدها، حيث تشير نتائج مسح البطالة والعمالة والدخل إلى أنّ معدّل البطالة خلال الربع الأوّل من عام 2023 الجاري بلغ (21.9%) في حين كانت معدّلات البطالة في عام 2019 عند ما نسبته (19.1%)[4].

لقد وسّع تصاعد معدّلات البطالة وانخفاض مستويات الأجور من قاعدة الفقر، حيث وصلت خلال عام (2022) ما نسبته (24.1%)[5]، ورغم ذلك، استمرّ الأردن في تطبيق سياسات مالية في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، التي تقوم على

الضغط على الإنفاق الاجتماعي والأجور وشروط العمل، وتطبيق سياسات ضريبية غير عادلة. وقد أعلنت الحكومة أخيراً عن نيّتها البدء بمفاوضات مع صندوق النقد الدولي لتوقيع برنامج اقتصاد (تقشّفي) هو العاشر خلال العقود الثلاثة الماضية، ما انعكس سلباً على شمولية وجودة منظومة الحماية الاجتماعية بمختلف ركائزها، وسينعكس أكثر في المستقبل.

بين تطلّعات الإصلاح السياسي وتحدّيات الواقع

أمّا في ما يتعلّق بمسيرة الإصلاح بمختلف أبعادها، والتي تتحدّث عنها الحكومات المتعاقبة منذ ما يُقارب 34 عاماً، فلا تزال مستعصية على تحقيق أهدافها، وهي تتّسم بالبطء؛ إذ لم تؤثّر إيجاباً في مسار تعزيز حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد شملت عملية "الإصلاح" غير المُنجزة حتّى الآن مجموعة من البرامج والمبادرات تمثّلت في: الميثاق الوطني، الأردن أولاً، كلّنا الأردن، الأجندة الوطنية ونتائج لجنة الحوار الوطني، ورؤية التحديث الاقتصادي والإداري والسياسي التي يجري العمل عليها في الوقت الراهن.

وتسمح ديناميات عمل النظام السياسي ومؤسّساته في الأردن بإجراء حلّ الحكومات عند حدوث أيّ أزمات جدّية وتحميلها مسؤولية تردّي الأوضاع، في ما يمكن تسميته "فك وإعادة تركيب المؤسّسات"، في عملية تؤدّي إلى إعادة بناء مؤسّسات الدولة المختلفة وفقاً للأُسس ذاتها.

وانعكس هذا على تراجع مساحات الحرّيات العامة والفضاء العام، إذ تراجع تصنيف الأردن حسب مؤشّرات الديمقراطية والحوكمة وفقاً للمؤشّرات العالمية، فتمّ تصنيفه ما بين الدولة الاستبدادية والحرّة جزئياً والقمعية وغير الحرّة، وأظهر مؤشّر منظّمة بيت الحرّية "فريدوم هاوس" حصول الأردن في سلّمَ الحرّيات المدنية والحقوق السياسية على الترتيب (47) عالمياً، ليبقى مصنّفاً ضمن الدول الحرّة جزئياً، حيث حصل في محور الحقوق السياسية على (11/40) نقطة وتقدّم بنقطة واحدة عن العام 2022 في محوَر الحرّيات المدنية حيث حصل على (23/ 60) نقطة[6]، مع هوامش بسيطة من الحرّية تسمح بانتقاد السياسات والحكومة، بحيث يتفاوت مستوى النقد حسب المراحل وحسب حدّة الأزمة وتنامي حركة الاعتراض السياسي والاجتماعي وجذريتها، بينما صنّفته مجلة الإيكونوميست في مؤشّرها الخاص بالدولة الاستبدادية، وصنّفت شبكة سيفيكوس الفضاء المدني في الأردن بأنّه بيئة قمعية.

الإطار القانوني لمؤسّسات المجتمع المدني الأردني

تتأثّر المساحة المُتاحة لمنظّمات المجتمع المدني بعدّة متغيّرات سياقية، كقانون الجمعيات لعام 2008 وتعديلاته لعام 2009، الذي يُعتبر قانوناً مقيّداً، كما تتأثّر هذه المساحة بالأحكام الأساسية الواردة في النصوص الأخرى المتعلّقة بنشاطات المجتمع المدني ومن بينها قانون العقوبات الذي يشمل عدداً من الأحكام المقيّدة لحرّية التعبير الواردة في المادّتين (149، 191)، وقانون المطبوعات والنشر لعام 2007 والمعدّل في عام 2012 في المادّتين (5، 38 ب)، وقانون الاجتماعات العامة لعام 2004 في المادّة (4)، وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2006 وتعديلاته عام 2014. وأخيراً تمّ إقرار قانون جديد للجرائم الإلكترونية، من شأنه أن يزيد من القيود على مساحات حرّية الرأي والتعبير. إذ لا تعمل هذه التشريعات على توفير بيئة ملائمة لعمل المجتمع المدني تمتثل للمعايير الدولية وتحمي الناشطين في المجتمع المدني، بل أدّت المراجعات التي أُجريت على بعض هذه القوانين في السنوات القليلة إلى أن تكون أكثر تضييقاً وتقييداً ما زاد من العوائق أمام منظّمات المجتمع المدني.

بيئة غير مُمَكِّنة للمجتمع المدني الأردني

تواجه مؤسّسات المجتمع المدني في الأردن العديد من المُعيقات التي تحول دون قدرتها على تعزيز حقوق الإنسان والتقدّم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، ومن أهمّها:

أوّلاً: حرّية الرأي والتعبير

إنّ ممارسة هذا الحقّ- بدون خوفٍ أو تدخّلٍ غير قانوني- أمرٌ أساسي للعيش في مجتمعٍ منفتح ومُنصف. ومع ذلك، لا تزال الحكومة تعمد إلى توقيف الأشخاص بسبب نشر المدوّنات والمقالات والمعلومات التي تعدّ حقوقاً مكفولةً بموجب الدستور[7] والمعايير الدولية،[8] وقد جاء الأردن في المرتبة (118) عالمياً عام 2021 في مؤشّر الديمقراطية (الذي يقيس الحرّيات المدنية والمشاركة السياسية) من أصل (167) دولة، كما تراجع الأردن عربياً عام 2021 ليحصل على الترتيب العاشر.

وخلال السنوات الأخيرة استخدم "قانون الجرائم الإلكترونية" كمسوّغ قانونيّ لاستباحة الحقّ الدستوري في حرّية الرأي والتعبير، وقد أشارت مديرية الأمن العام إلى تعامل وحدة الجرائم الإلكترونية مع قضايا متعلّقة ببث خطاب الكراهية وإثارة النعرات، بلغت نحو (113) قضية،[9] وفي عام 2022، احتجزت الحكومة (11) ناشطاً سياسياً بموجب هذا القانون،[10] وفي آذار الماضي استخدمته الحكومة لاحتجاز ما يقارب 150 شخصاً استباقاً للاحتجاجات أو لقمع الاعتصامات في جميع أنحاء البلاد. وبهذا فإنّ الحكومة الأردنية[11] لجأت إلى "قانون الجرائم الإلكترونية" لاعتقال العشرات من الناشطين والصحفيين والمعلّمين. وخلال شهر تموز 2023، تمّ إقرار قانون جديد للجرائم الإلكترونية تضمّن مجموعة كبيرة من الجرائم الجديدة، وإيقاع عقوبات غير مسبوقة في المنظومة التشريعية الأردنية لمُرتكبي بعض الأفعال التي جرّمها مشروع القانون، حيث بلغت الغرامات المالية مستويات عالية جداً على بعض الأفعال التي يُجرّمها القانون إلى جانب فترات سجنٍ طويلة قد تصل إلى ثلاث سنوات.

ونتيجة لذلك، قادت منظّمات المجتمع المدني والعديد من الأحزاب السياسية والنقابات حملات متعدّدة الأدوات للمطالبة بسحب التعديلات كما تمّ إعداد مطالعات قانونية تفصيلية لمختلف مواد القانون، وقُدّمت مقترحات محدّدة لتحسينه. بالإضافة إلى ذلك، شارك مئات من المواطنين وممثّلي منظّمات المجتمع المدني الحقوقية والنشطاء والسياسيين في مسيرة في وسط العاصمة يوم الجمعة 30 تموز 2023، احتجاجاً على مشروع القانون، وللمطالبة بعدم إقراره.

وانتقد العديد من المنظّمات الدولية كالأمم المتّحدة ومراسلون بلا حدود وهيومان رايتس ووتش، والخارجية الأميركية والاتّحاد الأوروبي، قانون الجرائم الإلكترونية الجديد، حيث وصفوا التُهم بالمطاطية ويخشون أن يتم استخدامها لتحويل الأردن إلى "مملكةٍ للصمت" بإسكات السلطة الرابعة.

تقليص الحرّيات الصحفية والوصول إلى المعلومة

استمرّت الحكومة في تقليص حرّية الصحافة في العام 2022 من خلال إصدار أوامر منع النشر التي تُحطّر الإبلاغ عن التطوّرات المحلّية المهمّة[12]..، وتمّ إغلاق تطبيق التواصل الاجتماعي "تيك توك" عن العمل داخل البلاد خلال إضراب سائقي الشاحنات.[13]

إنّ أوامر حظر النشر الحكومية والتعليمات غير الرسمية لوسائل الإعلام شائعة في ما يتعلّق بالتغطيات الإخبارية، وتواجه المواقع الإخبارية متطلّبات تسجيل مُرهقة يمكن أن تكون مبرّراً للحجب إذا لم يتم الوفاء بها.

وفي عام 2022 أقرّ البرلمان الأردني تعديلات جديدة على قانون العقوبات اشتملت على تشديد عقوبة مُخالفة تعليمات وبلاغات حظر النشر، وجاء في المادّة (225)[14] من القانون، "منع الأردنيين بشكلٍ عام ووسائل الإعلام بشكلٍ خاص من نشر وثائق التحقيق الجنائي أو الجنحي قبل تلاوتها في جلسةٍ علنية وجلسات المحاكمات السرّية ومحاكمات دعوى النسب وكلّ محاكمة تمنع المحكمة نشرها"، لكن لم يحدّد القانون مرحلة التحقيق التي يُمنع النشر خلالها، لذلك تردّدت في الفترة الأخيرة عبارة "حظر النشر" على نطاقٍ واسع بعد أيّام قليلة من وقوع الحوادث أيّا كان نوعها، ما دفع المجتمع المدني إلى توقّع قرار منع النشر لجميع القضايا التي تنال صدى واسعاً عقب الإعلان عنها.[15]

على الرغم من أنّ الأردن كان أوّل دولة عربية تقرّ قانون ضمان حقّ الحصول على المعلومات[16]، إلّا أنّه قد حلَّ في المرتبة الرابعة عربياً والمرتبة (83) عالمياً من أصل (168) دولة مشاركة في مؤشّر التقدّم الاجتماعي لعام 2021، حيث يشمل هذا المؤشّر إتاحة الوصول للمعرفة، وإتاحة الوصول للمعلومات والاتّصالات بالإضافة إلى اشتماله على الحرّية الشخصية والاختيار، وبهذا يكون الأردن قد تراجع عن العام 2020 بمقدار (10) مراتب[17]. وذلك بالنظر إلى مواد قانون ضمان حقّ الحصول على المعلومات الذي يحمل في طياته ثغرات قانونية لا تتماشى مع المعايير والممارسات الدولية الفُضلى التي تحول دون وصول الأردنيين إليها.

ويظهر ذلك في المادّة (7)[18] التي تُعطي الأولوية للقوانين الأخرى في حالة التعارض التشريعي، وتنصّ على وجوب أن يكون مقدّم الطلب أردنياً، وتشترط أيضاً وجود مصلحة لدى طالب المعلومات، وهذا يؤدّي بالمحصلة إلى إفراغ القانون من جوهره ومضمونه وفلسفته الأساسية التي هي انسيابية المعلومات وصولاً إلى تحقيق الشفافية. وبلغ عدد الجهات التي استجابت للتعميم الصادر عن مجلس المعلومات بتزويدها بطلبات الحصول على المعلومات لعام 2021 فقط (59) جهة من أصل (124) جهة، بينما رُفضت الإجابة عن (165) طلباً.[19]

ثانياً: القيود على حرّية تأسيس الجمعيات

على الرغم من أنّ الدستور الأردني يكفل للأردنيين الحقّ بتأسيس المنظّمات المدنية، إلّا أنّ القوانين والأنظمة المعمول بها التي تنظّم تأسيس المجتمع المدني وعمله قيّدت ممارسة هذا الحقّ، سواء للجمعيات أو الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح أو النقابات.

عديدة هي القوانين والأنظمة التي تنظّم المجتمع المدني، والتي قيّدت ممارسة هذا الحقّ، وتمثّلت بقانون الجمعيات رقم (51) وتعديلاته لسنة 2008 الذي ظلَّ يعمل كمُقيّد لعمل الجمعيات، بالإضافة إلى القيود الموجودة في قانون العمل الذي يقيّد عمل النقابات وقانون الشركات الذي يقيّد عمل الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح[20]، وهذا يتعارض مع ما كفلته الشرعة الدولية لحقوق الإنسان[21] من أنّ لكلّ فرد حقّه في تأسيس والانضمام لأيّ منظّمات سلمية بالشكل الذي يراه مناسباً، والتي يُشترط بها أن تكون متوافقة مع متطلّبات المجتمع الديمقراطي.

إذ تتمتّع وزارة التنمية الاجتماعية ممثّلة للحكومة بسلطات إشرافية واسعة على أعمال الجمعيات، ولديها سلطة رفض التسجيل وسلطة حلّ الجمعيات، وهذا يخالف المبادئ الأساسية للحقّ في تشكيل الجمعيات.

وبالرغم من أنّ هناك (6707) جمعيات مسجلة في سجل الجمعيات حتى نهاية العام 2022،[22] إلّا أنّ الجمعيات الفعّالة منها محدودة جداً، بينما بعض الجمعيات تعمل بشكلٍ موسمي.

إنّ الاتّجاه الرسمي السائد يسعى لتحجيم مؤسّسات المجتمع المدني وقِصر دورها على "العمل الخيري لا الحقوقي"، ويُلاحظ أنّ الحكومة تتعامل مع الجمعيات الحقوقية والتنموية باعتبارها متطلّباً دولياً أمام المجتمع الدولي بحسب بعض قادة المجتمع المدني، حيث أكّدت إحدى المشاركات في المقابلات المعمّقة[23] في إحدى الدراسات إنّ الأصل اقتصار مهمّة "السلطة الإدارية" على حماية حقّ تأسيس الجمعيات، وأنّ أيّ إشكاليات تتعلّق بالتمويل أو أيّ تجاوزات أخرى هي من اختصاصات القضاء، منوهةً بأنّ الحاجة ملحّة إلى "مأسسة معايير الإفصاح والحوكمة وليس التقييد."

الأمر نفسه ينطبق على النقابات العمّالية ونقابات أصحاب الأعمال، حيث يمتلك وزير العمل ممثّلاً عن الحكومة سلطة الموافقة على تأسيس النقابات وسلطة حلّها، إلى جانب أنّ غالبية المواد القانونية الناظمة لعمل النقابات العمّالية تقيّد بشكلٍ كبير عمل هذه النقابات.

صعوبات في الحصول على الموارد

تواجه منظّمات المجتمع المدني عقبات قانونية كبيرة تحول دون الوصول إلى التمويل المحلّي والدولي، التي تؤثّر على قدرتها على تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها ومشاريعها، إذ يشترط القانون على الجمعيات الحصول على موافقة مجلس الوزراء قبل تلقّي أيّ تمويلٍ خارجي بمقتضى قانون الجمعيات رقم 51/2008 المادّة 17 (هـ)[24] وكذلك حال الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح وفقاً لقانون الشركات رقم 73/2010 المادّة 7،[25] وفي حال عدم امتثال الجمعية أو الشركة لهذا الشرط فإنّها قد تكون عرضة للمساءلة القانونية.

وعلى أرض الواقع، يعاني القائمون على إدارة الجمعيات والشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح من مشكلة تأخّر الحصول على الموافقات الحكومية أو رفضها، ما يُحرمها من فرصة الحصول على مواردها، ناهيك عن قلّة مصادر التمويل المحلّية وضعف مساهمة القطاع الخاص أو حملات التبرّعات، كما أنّ معظم طرق جمع التبرّعات من مصادر محلّية مقيّدة أيضاً وتتطلّب موافقة الحكومة بشكلٍ مُسبق.

وتمّ الإعلان عن مسوّدة مشروع قانون التخطيط والتعاون الدولي لعام 2023 ، وبحسب بعض منظّمات المجتمع المدني يتضمّن هذا المشروع توسيعاً لدائرة القيود على حصول منظّمات المجتمع المدني على تمويلٍ، ويشمل ذلك القطاع الخاص إذا كانت طبيعة المشروع تنموية.[26]

ثالثاً: الحقّ في التجمّع السلمي

يُعتبر الحقّ في التجمّع السلمي أحد أهمّ الحقوق التي كفلتها المواثيق الدولية، والذي نظّمه القانون المعدّل لقانون الاجتماعات العامة لعام 2011. وهو بمثابة أداة تُيسّر ممارسة العديد من الحقوق الأخرى التي يكفلها القانون الدولي وبخاصة الحقّ في حرّية التعبير والحقّ في المشاركة في إدارة الشؤون العامة.

وعلى صعيد التمتّع بهذا الحقّ، لم يشهد عام 2022 أيّة مبادرات حكومية لمراجعة التشريعات المتعلّقة بحقّ التجمّع السلمي وبشكلٍ خاص نصّ المادّة (2) من قانون الاجتماعات العامة وتعديلاته لتجنُّب التوسّع في تعريف الاجتماع، كما لم يتم تفعيل الرقابة القضائية على أعمال وسلطات الحاكم الإداري في ما يتعلّق بممارسة الحقّ في الاجتماع العام حيث يلفّ الغموض مفهوم الاجتماع العام، فيما تُخالف وزارة الداخلية ممثّلة للحكومة نصوص القانون في اشتراطها الحصول على موافقة مُسبقة قبل عقد الاجتماعات العامة في الفنادق، مع أنّ متطلّبات القانون تنصّ على تسليم إشعارٍ فقط. كذلك فإنّ مفهوم الاجتماع العام في قانون الاجتماعات العامة لا يفرّق بين الاجتماعات في القاعات المُغلقة وبين الأنشطة الجماهيرية في الفضاء العام، الأمر الذي يشكّل قيداً كبيراً على عمل المجتمع المدني، ويُضيّق الفضاء العام.

ورغم ذلك، فإنّ الواقع أقوى من القيود القانونية، إذ شهد العامان 2022 و2023 عشرات الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات السلمية المتنوّعة التي تركّزت مطالبها على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، والاحتجاجات العمّالية والسياسية.

توزّعت الاحتجاجات خلال العامين الماضيين على قمع الحرّيات والمطالبة بالإفراج عن مُعتقلي حرّية الرأي، واحتجاجات على سوء خدمات توصيل المياه، وارتفاعات الأسعار، واحتجاجات على اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المسجد الأقصى،[27] وتظاهر آلاف الأردنيين احتجاجاً على توقيع الحكومة على مذكرة تبادل "الماء مقابل الكهرباء،"[28] كما شهد عام 2022 مشاركة المئات من الفعّاليات الشعبية والشبابية والحزبية ومؤسّسات المجتمع المدني في مدن معان والشوبك والبتراء بوقفةٍ احتجاجية رفضاً لقرار وزارة المياه والري "بخصخصة مديرية مياه معان،" وتحويلها إلى شركة مياه العقبة/ "مياهنا."[29]

بالرغم من تراجع الاحتجاجات العمّالية خلال العام 2022، مقارنةً مع عام 2021، إلّا أنّها ما زالت تتصدّر المشهد مقارنةً مع أنواع الاحتجاجات الأخرى، حيث انخفض عدد الاحتجاجات العمّالية بنسبة (28%) عن عام 2021، وبلغ عددها (162) احتجاجاً في عام 2022 مقابل (225) احتجاجاً في عام 2021. ويعزو الكثير من نشطاء المجتمع المدني ازدياد حدّة التعامل مع الاحتجاجات العمّالية من قبل الحكومة إلى توجّهها نحو التضييق على الحرّيات العامة بالمجمل وحقّ التظاهر السلمي بشكل خاص، إضافةً إلى عدم نيّتها التراجع عن السياسات الاقتصادية التي تنحو نحو تشجيع الاستثمار على حساب شروط العمل.

وتُشير الإحصاءات إلى أنّ أولويات الاحتجاجات العمّالية تركّزت على التعليمات والأنظمة والقوانين الخاصة بالعمل، وسببت أضراراً للعاملين، إلى جانب احتجاجات سائقي النقل العام بعد قرار الحكومة رفع أسعار المشتقات النفطية حيث اعتصم أصحاب الشاحنات وتوقّفوا عن تحميل البضائع من وإلى ميناء العقبة ومناجم الفوسفات، مطالبين بوقف الارتفاع المتكرّر لأسعار المحروقات، وتوسّعت هذه الاحتجاجات في نهاية السنة الماضية 2022 لتصبح احتجاجات شعبية في عددٍ من المحافظات، أبرزها في محافظة معان (جنوباً) حيث أغلق المحتّجون عدّة طرق بالحجارة والإطارات المشتعلة، وأطلقت قوات الدرك الغاز المُسيل للدموع تجاه المتظاهرين.[30]

وحول منفذّي هذه الاحتجاجات العمّالية، فما يزال معظمها وللعام الثاني عشر على التوالي يُنفّذ من قبل عمّال غير مؤطّرين نقابياً، إذ وصلت نسبتها في العام 2022 إلى (43.2%) من مُجمل الاحتجاجات بواقع (70) احتجاجاً عمّالياً، هذه الفئات العمّالية باتت أكثر خوفاً على فقدان وظائفها خصوصاً وأنّ معدّلات البطالة مرتفعة جداً، ما يعني صعوبة الحصول على وظائف بديلة.[31]

علاقة المجتمع المدني والحكومة

إنّ الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة هي علاقة قانونية ودستورية بالأصل، لكنها على أرض الواقع أقرب إلى علاقة سيطرة، نظراً لغياب سياسات عامة واضحة تنظّم العلاقة في ما بينهما على أسسٍ تشاركية، فالحكومة لا تثق بمؤسّسات المجتمع المدني ولا تعترف بأيّ وضعية قانونية لأُطر التنسيق بين منظّمات المجتمع المدني، على الرغم من وجودها واقعياً واضطرار الحكومة للحوار معها في بعض الأحيان.[32]

ويتعرّض قادة منظّمات المجتمع المدني والناشطون في الدفاع عن حقوق الإنسان لخطر المراقبة، وعلى سبيل المثال اكتشفت محامية في مجال حقوق الإنسان أنّه تمّ استهداف هاتفها ببرنامج بيغاسوس للتجسّس في 2021.

إلّا أنّ هذا لم يمنع من وجود بعض العلاقات بين عدد من الوزارات والمؤسّسات الرسمية

ومنظّمات المجتمع المدني، ومشاركتهم في الأنشطة الخاصة بها، كمبادرة شراكة الحكومات الشفّافة، الخطّة الوطنية الخامسة 2021-2025، التي تعقد بشكلٍ دوري،[33] والمشاورات التي تجري في إطار الاستعراض الطَوعي الوطني للأردن وحول أجندة التنمية المُستدامة 2030،[34] إلّا أنّ هذه الحوارات والمبادرات لا تقوم على أسس ومعايير واضحة، وتعتمد العلاقة على قوّة منظّمات المجتمع المدني ذاتها.

الخُلاصة والتوصيات

تقلَّص الحيّز المدني في الأردن خلال السنوات الماضية، إذ لا تزال هنالك فجوات كبيرة في درجة انسجام التشريعات الأردنية المتعلّقة بتنظيم منظّمات المجتمع المدني المختلفة مع المعايير الدولية الواردة في الشرعة العالمية لحقوق الإنسان في عدّة مجالات، حيث تشكّل حاجزاً عريضاً أمام منظّمات المجتمع المدني لا يسمح لها بتجاوزه، أو القفز عنه.

وفي ظلّ الظروف الاقتصادية والسياسية التي يعيشها الأردن تراجع مستوى الحرّيات العامة بشكلٍ ملحوظ، وأصبحت منظّمات المجتمع المدني عرضةً لقرارات حكومية غير مُنصفة، فعلى سبيل المثال جاءت التشريعات والتعليمات المتعلّقة بالحصول على التمويل الخارجي مقيّدة، إذ يشترط قانون الجمعيات الحصول على موافقة رئاسة الوزراء للحصول على التمويل الأجنبي، وموافقة وزارة التنمية الاجتماعية للحصول على التمويل المحلّي.

إلّا أنّ المجتمع المدني في الأردن مدركٌ لهذه الصعوبات، والعديد من المؤسّسات الحقوقية والتنموية لم تفقد استقلاليتها ولا قدرتها على العمل الجماعي للتصدّي لهذا التقييد المستمر والمنهجي للفضاء المدني، وقد أثبتت مواجهات السنوات القليلة الماضية قدرة هذه المؤسّسات على إفشال أو عرقلة التوجّهات الحكومية غير الديمقراطية.

ويبدو واضحاً أنّ تركيز الحكومة والسياقات الدولية الداعمة لذلك، شكّل وسيشكّل المحرّك الأساسي للسياسات الناظمة لعمل المجتمع المدني ومواصفات الفضاء العام، وهذه الظروف لا تدعم نموّ المجتمع المدني بل تُعيق من قوّة تأثيره. وفي هذا الإطار لا بدّ من فهم الدور الحيوي والمُستدام الذي يلعبه المجتمع المدني الأردني في الاستجابة للاحتياجات المجتمعية، فضلاً عن الإسهام في تطوير مُمارسات من شأنها النهوض بالمجتمع على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وفي الخلاصة يمكن القول إنّ البيئة السياسية والتشريعية غير صديقة لعمل مؤسّسات المجتمع المدني وتعمل الحكومة للسيطرة على منظّمات المجتمع المدني واحتوائها، ولا توجد حتى الساعة سياسات مكتوبة لتنظيم المشاورات حول السياسات العامة للدولة بين الحكومة ومنظّمات المجتمع المدني لتنظّم العلاقة في ما بينهما على أسسٍ تشاركية.

واستناداً إلى ذلك، فإنّ هذا التقرير يوصي بما يلي:

- تعزيز الشراكة والعمل على مأسسة العلاقة مع مؤسّسات المجتمع المدني في البرامج الحكومية، إضافةً إلى العمل على تطوير الخطط والسياسات والممارسات لنهجٍ تشاركي.
- مراجعة قانون الجمعيات لسنة 2008، مع الأخذ بالاعتبار مجموعة من المبادئ التي تساهم في تعزيز استقلالية الجمعيات وقيمتها المُضافة، وتتمثّل في مبدأ الرقابة على جميع أعمال الجمعيات وحصولها على مواردها وإلغاء القيود على حرّية الجمعيات في إدارة عملها، وضمان تطبيقها لمبادئ الحوكمة بمختلف تفاصيلها، وتعديل نصوص بعض المواد بحيث تتناسب مع المعايير الدولية.
- مراجعة قانون العمل بحيث يتمّ احترام حقّ العمّال بتأسيس نقابات عمّالية تمكّن العمّال من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، والحدّ من الدور الرسمي في إنشاء وإدارة النقابات العمّالية القائمة.
- تطوير خطط استدامة لعمل منظّمات المجتمع المدني لضمان الاستدامة طويلة المدى، وعلى هذه المنظّمات إنشاء خطط استجابة للطوارئ بالتشاور مع أصحاب المصلحة للاستعداد لأزمات مثل جائحة كورونا، وتمكينهم من خلال الوسائل الرقمية.

- إعداد استراتيجية وطنية للإعلام تهدف إلى توفير بيئة تشريعية ضامنة لحرّية الصحافة والإعلام للنهوض بواقع الحرّيات الإعلامية.
- تعديل الإشكاليات في قانون الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب لسنة 1964 تماشياً مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى إقرار المشروع المعدّل لقانون ضمان الحصول على المعلومة.

قائمة المراجع:

- البنك الدولي، الأردن: توقّع ثبات التعافي الاقتصادي خلال عام 2022 على الرغم من الأوضاع المعاكسة على الصعيد العالمي، بيان صحفي، 18- 2022-7.

- سجل الجمعيات، الموقع الرسمي، لجنة مراجعة قانون الجمعيات تجتمع مع ممثّلي منظّمات المجتمع المدني غير الربحية، 2022.

- صحيفة السبيل، أبرز الأحداث بالأردن في 2022 بدأت بتعديل دستوري وانتهت باحتجاجات، 2022.

- العربية، الموقع الرسمي، مقالة نشرت بتاريخ 16 كانون الأوّل/ديسمبر بعنوان: وقف تطبيق "تيك توك" في الأردن، 2022.

- مديرية الأمن العام، الموقع الرسمي، وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية في الأمن العام تنشر إحصائيتها السّنوية للعام 2022.

-المرصد العمّالي الأردني، بتوصية أصحاب الأعمال تصنيفات جديدة لنقابات العمّال، 2022.

- المرصد العمّالي الأردني، تقرير الحدّ الأدنى الجديد للأجور وموعد إنفاذه غير عادلين، 2020.

- المرصد العمّالي الأردني، تقرير:62 1 احتجاجاً عمّالياً العام الماضي،2022، الأردن.

- مركز الفينيق، دور المجتمع المدني في تعديل سياسات العمل، 2021.

- مركز الفينيق، تقرير الاحتجاجات العمّالية في الأردن لعام 2022، الأردن.

- المركز الوطني لحقوق الإنسان، التقرير الثامن عشر لحالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية، 2021.

- مؤسّسة الملك حسين، تقرير استدامة منظّمات

المجتمع المدني لعام 2020 في الأردن، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 2020.

- هيومان رايتس ووتش، الحكومة تسحق الحيّز المدني، 2022.

- هيئة تنسيق منظّمات المجتمع المدني (هَمَم)، رسالة إلى رئاسة الوزراء، مقترح لجنة تحديث القطاع العام بإلغاء وزارة العمل، 2022.

- هيئة تنسيق منظّمات المجتمع المدني (هَمَم)، مذكرة حول مسوّدة قانون التخطيط والتعاون الدولي للعام 2023.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الموقع الرسمي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 في مراحله النهائية، 2022.

- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (2016): تقرير دراسة واقع المجتمع المدني.

DAWN, Jordan: Mass "Preemptive" Arrests to Block - Protests Against Government, 2022.

Freedom House, freedom-world 2022: https:// - freedomhouse.org/country/jordan/free-dom-world/2022.

Friedrich Ebert. Uncovered: The Role of the IMF in - Shrinking the Social Protection, Case Studies from Tunisia, Jordan and Morocco, 2022.

CARNEGIE Endowment for International Peace, - Constitutional Amendments in Jordan, 2022.

IMF, Jordan: 2022 Article IV Consultation and Fourth - Review Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility, Request for Augmentation and Rephasing of Access, and Modification of Performance Criteria-Press Release; Staff Report; Staff Statement; and Statement by the Executive Director for Jordan, Country Report No. 2022/221.

OHCHR, About the right of peaceful assembly, UN, - 2020

RSF, Jordan, Reporter without Borders, https://rsf. - org/en/country/jordan, 2021.

UAAID, Strengthening Civil Society and Media Sys- - tems Activity, 2022.

Washington Institute, Securitization of the Corona- - virus Crisis in Jordan: Successes and Limitations, Fikra Forum, Washington D.C. 20036, 2020. https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/COVID-19-Jordan-Middle-East-Securitization

الهوامش

1 البنك المركزي الأردني، مؤشّرات اقتصادية عام 2023.
2 البنك المركزي الأردني، الموقع الرسمي، مؤشّرات اقتصادية، 2023.
3 البنك المركزي الأردني، الموقع الرسمي، مؤشّرات اقتصادية، 2023.
4 الإحصاءات العامة، 2023.
5 تصريح وزير التخطيط الأردني، الموقع الرسمي لوزارة التخطيط،2022.
6 Freedom House, freedom-world, 2022
7 الدستور الأردني، المادّة/ 15
8 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادّة 19
9 مديرية الأمن العام، الموقع الرسمي، وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية في الأمن العام تنشر إحصائياتها السّنوية للعام 2022
10 هيومان رايتس ووتش، الحكومة تسحق الحيّز المدني، 2022
11 DAWN, Mass "Preemptive" Arrests to Block Protests Against Government, 2022
12 هيومان رايتس ووتش، الحكومة تسحق الحيّز المدني، 2022
13 العربية، الموقع الرسمي، 2022
14 قانون العقوبات لسنة 1960، الأردن
15 جريدة الغد، 2022: "النواب" يغلّظ عقوبة مخالفة حظر النشر، مقال نشر بتاريخ: 25/ نيسان/ 2022
16 قانون ضمان حقّ الحصول على المعلومات رقم 47 لسنة 2007
17 دائرة الإحصاءات العامة، 2022: الأردن في المؤشّرات الدولية.
18 المادّة (7) من قانون ضمان حقّ الحصول على المعلومات: مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة، لكلّ أردني الحقّ في الحصول على المعلومات التي يطلبها وفقاً لأحكام هذا القانون إذا كانت له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع".
19 المركز الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الثامن عشر لحالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2021.
20 Freedom House, freedom-world, 2022
21 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: (المادّة 20/ 22)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادّة (21/ 22)، الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
22 وزارة التنمية الاجتماعية، الموقع الرسمي، تقرير شهر تشرين الثاني لعام 2022.
23 أحد المشاركات الخبيرات في المقابلات المعمّقة.
24 قانون الجمعيات، المادّة (17)، الأردن.
25 قانون الشركات، المادّة (7)، الأردن.
26 هيئة تنسيق مؤسّسات المجتمع المدني(همم)، مذكرة حول مسوّدة قانون التخطيط والتعاون الدولي للعام 2023
27 مركز الفينيق، اتجاهات المجتمع المدني، 2022
28 صحيفة السبيل: أبرز الأحداث بالأردن في 2022.. بدأت بتعديل دستوري وانتهت باحتجاجات، 2022
29 مركز الفينيق، اتجاهات المجتمع المدني، 2022
30 مركز الفينيق، تقرير الاحتجاجات العمّالية في الأردن، 2022
31 المرصد العمّالي الأردني، تقرير:62 1 احتجاجاً عمّالياً العام الماضي،2022، الأردن.
32 إحدى المشاركات في المقابلات المعمّقة، رئيسة منظّمة مجتمع مدني.
33 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الموقع الرسمي، وزارة الشباب تعقد ورشة عمل مع مؤسّسات المجتمع المدني والقطاع الخاص للتشاور حول الاستراتيجية الوطنية للشباب، 2022.
34 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الموقع الرسمي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني 2022 في مراحله النهائية.